المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الريفية
– التجربة الجزائرية نموذجا –

د. قندوسي سعدية

جامعة الأغواط ، الجزائر

الملخص :

إن من أكبر مظاهر التطور و التغير الذي شهده المجتمع الجزائري هو الذي حدث بعد الاستقلال ،من خلال إعادة بناء جزائر جديدة ، بسواعد الفلاحين لأن أكبر المخططات هي التي تهدف إلى درجة الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، و ما صحب ذلك من استصلاح للأراضي و تسييرها و إنشاء مناطق سكنية جديدة قصد تثبيت الريفيين ، في ضوء هذا التحول الجذري في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري كان لابد من إعادة تصفح المراجع و الكتب و تذكر ما عان أجدادنا لنحيا بسلام في ظل دولة مستقلة لها سيادة.

Abstract:

Among one of the greatest development and change aspects that algerian society witnessed was that one which took place after independance, through the reconstruction of new Algeria done by the peasantry. Because the largest projects are those which aim at the degree of food self-sufficiency, accompanied by land reclamation and management and foundation of new residing districts to settle the peasantry. According to this radical change in the social structure of Algerian society. It was necessary to re-browse references and books and remember what our ancestors suffered in order to live peacefully in an independent state that has its sovereignty.

تمهيد :

قبل عام 1830 ، كان نظام الملكية في الريف الجزائري بسيطا ، يقوم على العرف و العادة و القانون الإسلامي حيث عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا عليها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية ، دون أن تكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها عدا أرض الدولة (البايلك) ، التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة ، و أرضي (الملك) التي كان يملكها أفراد دون عقود ملكية واضحة والتي تتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل ، و كانت ملكا للعائلات التركية (القلوجيين) فكل الملكيات من الأرض كانت ذات طابع جماعي أو تعاوني كأراضي الجماعية المشاعة (العرش) و أراضي الوقف (الحبوس) التي كانت وقفا على المساجد و المؤسسات الخيرية أو الأشخاص . [1]

أما الملكية التي تعود للفلاحين الجزائريين فتأخذ نمط الجماعية ، و كان هذا هو الاستغلال

العائلي المشاع و هو النمط الذي تعقدت معه العلاقات بين الأفراد ، تلك العلاقات المبنية لحد الآن على العمل الجماعي و العيش المشترك تحت سقف بيت واحد ، لأن كل واحد منهم يملك حق الإرث على الأرض ووسائل الإنتاج فيها .

إن التاريخ الاجتماعي للريف الجزائري يقوم على النزعة الجماعية لملكية الأرض وتسييرها ، و هذا التلاحم والتواصل بين الأفراد لا تجمعه مصلحة العمل ولا صلة الدم والقرابة ، بل هو رباط قدسي يكاد يكون فطريا ترعرع في وجدان كل فلاح جزائري لدرجة أن حسن بهلول يشبه تلك العلاقة التضامنية بين الفلاحين بالعلاقة التضامنية التي وصفها ، دوركايم في المجتمعات الطوطمية من خلال قوله ، " ... فهناك اعتبار ثقافي أخر يجعل القسمة بينهم للملكية الزراعية أمر صعب الالتجاء إليه ، لدرجة أنهم يعتقدون في مفهومهم التقليدي بأن القسمة خيانة لروح الأب التي ترفرف حول العائلة من خلف ستار الموت ، بحيث لا يستطيعون هم رؤيتها ، و التي لا يسرها سوى شيء واحد،هو أن ترى الأبناء و الأحفاد مجتمعين في عائلة واحدة يسودها المحبة و الوئام " . [2]

1- خلفية التاريخية لانتزاع الأراضي الجزائرية :

إن المتتبع لتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية ، طبعا قبل الاحتلال يجد أن من بين الوقائع الاقتصادية التي يحفظها التاريخ ، هو أن " الجزائر كانت الدولة الأولى التي هبت لنجدة فرنسا بالعون الغذائي (القمح) في المجاعة التي اجتاحت البلاد نتيجة الإضطرابات الناجمة عن ثورتها الكبرى فهذا إن دل عنى شيء إنما يدل على مكانة الجزائر الاقتصادية ، جاعت فرنسا و أضربت بها المسغبة أيام الثورة الفرنسية الكبرى وأوصدت دونها انكلترا و دول أوربا أبواب العالم فلم تلق نجدة إنسانية إلا من أرض الجزائر الحرة ، ... فكانت المراكب ترى يبن الساحلين تحمل لفرنسا من الحبوب ما وقاها شر المجاعة ، و لقد اشتركت خزينة الدولة مع بعض التجار .. في تمويل تلك العملية الإنقاذية فما كادت الثورة تنجح ويستقر أمر حكومتها حتى كانت فرنسا مدينة للخزينة الجزائرية بمقدار 2500000 من الفرنكات الذهبية " [3].

لكن هذا الموقف المساند من الجزائر اتجاه فرنسا انقلب إلى موقف عدائي على الجزائر، و هيأت فرنسا نفسها لسياسة عسكرية مفادها استغلال الموارد الاقتصادية ، فانصب اهتمامها على القطاع الزراعي، هذا القطاع الذي كان يعيش منه ثلاث أرباع الناس ، ويكون ثلث الدخل القومي و يشغل 75 % من مجموع الصادرات ، و لقد كان الاستيطان الفرنسي الجزائر مشروعا فلاحيا قبل استغلال النفط في الصحراء الجزائرية ، بحيث تم التخطيط لعملية الاستغلال على مرحلتين أ و ما يعرف بسياسة المرحلتين :

1- مرحلة الاستيلاء (أو الانتزاع الحر) : وجهت فيها عمليات الاستيلاء على الأراضي ذات شكل الاستخدام الجماعي مثل أراضي العرش ، أراضي الأحباس ، أراضي البايلك و أراضي البور و

غيرها ، لأنها في رأى الإدارة الفرنسية لا تتمتع بحق الملكية الفردية ، و امتد تطبيق هذه السياسة من 1830، إلى 1870 ، ففرنسا كانت تتحين الفرصة لضرب الجزائريين و تفرقتهم ، و حتى الملاك للأرض لم يفلتوا ، و كانت النتيجة أن فقد الجزائريون لا 45 % من أراضيهم [4] ، " ذلك أنه لكي يثبت فرد واحد من القبيلة ملكيته ، يجب أن يجر وراءه أفراد القبيلة كلها أو عليه أن يتحمل نفقات كبيرة ، فيضطر لترك الأرض للفرنسيين ، و المقصود من وراء هذه العملية هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية [5]، خاصة و أنه كان يتم اختيار القادة العسكريين على هذا البلد الأخيرة من بين الأشخاص الذين يتميزون بالبطش و سفك الدماء ، والكراهية للعرب ، كانت تعاليمهم الأولى ، أن احتلوا البلد بالسيف و المحراث ، كلمة مأثورة عن **المرشال بوجو** .

و لنعطي مثال **المارشال كلوزيل** الذي كان معمرا باطشا يستحوذ على الأرض بسهولة ، وفي مساحات كبيرة ، لأنه كان يريد أن يجعل من منطقة متيجة مستودعا للمتسولين الأوربيين ... حيث ارتفع خلال تسع سنوات فقط من الاستعمار أي سنة 1939عدد الأوربيين في الجزائر إلى 25000 شخص من بينهم 11000 من الفرنسيين .[6]

في 16يونيو 1851 تمت المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر و هذا القانون يؤكد أن الملكية " حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين و غيرهم ، و ينص كذلك على أن حقوق الملكية و حقوق التمتع العائد للأفراد و العشائر و بطون العشائر هذه الحقوق المعترف بها قطعا على ما هي عليه أثناء حرب الاحتلال أو بعد انتهائها ... لكن لم تمض بضع سنوات على صدور هذا القانون حتى اتخذت قرار تعسفي بحصر الأراضي وتحديدها ، و هذا من أجل تلبية متطلبات التوسع في استعمار البلاد و السبب الرئيسي و الداعي لتقديم هذا المشروع كما جاء في الجلسة التي عقدها مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ09 مارس 1863المناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الشهير الذي وضعة الجنرال ألارد ALLARD ، هو أن العرب الجزائريين بعدما آلت أراضيهم إلى الدولة ، نتيجة قرار حصر الملكية ، استعاد البعض مفهم تلك الأراضي بالشراء من الأوربيين ، و أخذ البعض الأخر منهم يبذل كل ما في وسعة لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم ، أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين ، فكشف هذا القرار عن نويا أصحابه المستترة و عن نوايا الإمبراطور **نابليون الثالث** الذي أيد المشروع و مما جاء فيه بالعبارة الصريحة " ... و أخيرا على الحكومة أن تستعمل كل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر التي رغم خضوعها للحكم ، قد تمنع الأوربيين من الدخول إلى أراضيهم " و بذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل ، و من أنجع الوسائل للقضاء على نظام أراضي الشمل إقرار الملكية الفردية و توظيف الأوربيين في العشيرة ، و هذا الأمر أصبح مسموحا به بعد إلغاء الفقرة الثانية للمادة 14 من قانون

1851(أي المادة السابقة من القرار المشيخي) [7]، و كانت تلك بداية مرحلة ثانية و هي مرحلة الاستيلاء الرسمي ، الذي بدأ منذ 1870 ، بظهور الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكان النظام السياسي الجديد صريح العداء لجزائريين خاصة بعد تلك الانتفاضات المتكررة لأمير عبد القادر و شيوخ المقاومات الوطنية [8].

و بهذا أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين كقانون مجلس الشيوخ الصادر عام 1863و المذكور سابقا و قانون lois warnier الذي عمد إلى التفتيت و قانون 1897الذي يسمح بفتح تحقيقات جزائية لمنح الحق الفرنسي و إمكانية بيع أراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون ، و كذلك قانون عام 1926الذي سمح بتوسيع هذه التحقيقات حتى شمل دائرة بأكملها [9].

و كان هذا الاستيلاء الواسع على الملكيات الزراعية يستهدف بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة ، فقد بلغ عدد العائلات التي تم تهجيرها إلى الجزائر في فترة ما بين 1871 إلى 1882 حوالي 4000 عائلة وزعت عليها حوالي 347269هكتار من الأراضي المنتزعة" [10].

فهدف النظام الفرنسي في الجزائر هو استغلال الأرض و تعميرها بالأوربيين ، حيث بنت 288 قرية استيطانية و نتيجة لذلك تضاعف عدد الفرنسيين خلال 1900- 1926 وأصبح 657641 بعدما كان في بداية الفترة 364257 و تبين الإحصائيات الرسمية السادرة عن الولاية العامة أنه خلال قرن من الاستيطان الرسمي أشرف النظام الفرنسي على بناء 928 قرية استيطانية ووزع على المعمرين الأوربيين ما مجموعة 1498223هكتار"[11].

" إذن يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان colonialisme de peuplement و ليس مجرد استعمار استغلال colonialisme d'exploitation.[12]

و هكذا أصبح مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب و هي عبارة صرح بها الكونت decasablanca[13] .

2/ الإستطان الفرنسي والنزوح الريفي :

فبعد هذا التحول الرهيب في الريف الجزائري آل الوضع الاقتصادي إلى التدهور، وترتب على ذلك نقص كبير في عدد الملاك بين سنتين 1930إلى 1960 من 617544 إلى 373000 و هذا يعكس حركة نزع الملكية للفلاحين الصغار"[14]، و أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين ، حتى أن المعمرين تخلوا عن العمال الأجراء الدائمين و الموسميين بسبب المكننة و هذا أدى إلى تفشي البطالة الريفية في أكثر من 350000 من الرجال القادرين" [15]، و أجبر الفلاحون على البحث عن أراضي جديدة أخرى قليلة العائدات أو أصبحوا هم أنفسهم مجرد خماسين ، كما لم تعد تكتفي بتأجير أراضيها للخماسين و باستغلالهم فقد أخذت تطرد

المخاصصين " [16] ، و توظيف اليد العاملة المأجورة بأبخس الأثمان ، فعندما كان متوسط دخل المعمرين يزيد عن 3500 دينار جزائري في السنة كان دخل الفرد الجزائري (من عمال الأرض) لا يزيد عن 500 دينار و أحيانا يصلن إلى 200 دينار سنويا" [17] ، بشكل عام أدى الهبوط في استخدام اليد العاملة و التدني في الأجور وعمليات نزع الملكية العقارية ، إلى هجرة ريفية أخذت طابعا ملحوظا جدا لأول مرة في تاريخ الجزائر الاستعماري ، ذلك أن عدد سكان المدن الجزائريين قفز من 500000 نسمة سنة 1926إلى 610000 نسمة سنة 1936 ووصل إلى أكثر من مليون نسمة سنة 1948وأصبحت حركة الهجرة الريفية واضحة و ملموسة منذ 1930 " [18] ، خاصة و أن سكان

الريف كانوا هم الطبقة المتفوقة عددا بنسبة 93 % أو 95 % من مجموع السكان ،

فالمتفق عليه أن القطاع الحضري في الجزائر كان ضعيفا لا يمثل سوى 5 % أو 6 % من مجموع السكان" [19] ، لا كما تدعي بعض الأوساط الرسمية ، التي سعت إلى تزييف الأرقام و الملاحظات قبل الاحتلال في تحديد عدد السكان الجزائريين لإبراز البلاد خلوا من السكان ، لتبرير الاحتلال لمكان خراب ، وزعموا أن مهمة فرنسا سمحت بتزايد عدد السكان 5 مرات على ما كانت عليه سنة 1830 بتوفير لهم العيش على الأرض الجزائرية"[20] .

لكن مع ذلك نقبل فكرة أن مع الاستعمار بدأت بوادر مرحلة جديدة من الحياة الحضرية تمثلت في المدن الاستعمارية حيث رافقت مع حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخم المدن و اتساعها وأضحت النمو الحضري ظاهرة حديثة ، إذ من سنة 1886حتى 1956 لم يتعد النمو الحضري 13 % لكن من سنة 1956 حتى 1977 ارتفعت نسبة التحضر إلى 20 % و انعكس هذا على الريف ، فقد كانت سنة 1830 حوالي 92 % ثم انخفضت سنة 1956إلى *79* % لتصبح سنة 1977 حوالي 59 % [21]، خاصة بعد انتهاء الحرب و انفتاح المحتشدات التي كانت تضم بالإضافة إلى الفلاحين ، العرب الرحل ، و قد شمل هذا الترحيل أكثر من مليوني شخص.

إن ترحيل مليوني فلاح و هجرة الناس المطاردين و البالغ عدد هم 500.000 شخص[22]، و هجرة سكان الحدود إلى تونس و المغرب ، كل ذلك أسهم في إخلاء الريف خاصة أن عودة هؤلاء بعد الاستقرار و بعد نزوح الجماعات الأوربية نحو فرنسا لم يكن باتجاه الريف بل باتجاه المدن الكبرى التي كانت تتوفر على مساكن شاغرة من طرف الأوربيين ، فمهد هذا لترييف المدن حتى أن" هذا التدفق البشري في المدن أدى إلى تشبع سريع للمساكن فاجأ المخططين الذين كانوا يظنون إلى غاية 1969أن الحظيرة السكنية التي غادرها الأوربيون غداة الاستقلال كانت كافية لامتصاص الفائض السكاني في المدن إلا أن الأزمة كانت شديدة في المدن "[23] .

و "نشأت حول المدن أكواخ من الصفيح اكتظت بالفلاحين الذين حرموا من أراضيهم و لم يستطيعوا إيجاد عمل لكسب لقمة العيش، مما أدى إلى الاهتمام أكثر بقطاع السكن حيث أدرج كأولوية

في المخطط الخماسي –(1978– 1982). إذ خصص له 60 مليار دينار أي ما يقارب المقدار الموجه للمحروقات و هو 63 مليار دينار جزائري[24].

لقد ارتبط النزوح الر يفي في الجزائر بظاهرة الاستيطان الفرنسي، هذا الاستعمار الذي كان قائما أساسا على استغلال ثروات البلاد، و انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها الشرعيين، و تسليمها للمعمرين، و بين عشية و ضحاها أفقر الفلاح الجزائري و أصبح أمامه إما الهجرة إلى المدن طلبا للعمل أو الهجرة إلى الخارج خاصة إلى فرنسا التي " كثيرا ما يتكلم بعض الكتاب عنها فيرجعون سبب الهجرة، إلى ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر، و قلما يشيرون إلى استلاب الأرض من أصحابها و تقديمها لأوربيين [25] ، فهم يركزون على عامل الجذب و يهملون عامل الطرد الذي هو الأساس في نظرنا ، أما البسطاء من الفلاحين ففضلوا المكوث في الريف و العمل في أراضيهم المنتزعة كعمال أجراء عند المعمرين.

بعد هجرة المعمرين الأوربيين قام الفلاحون أنفسهم بالتسيير الجماعي و التلقائي للأراضي التي كانت قد انتزعت منهم سابقا ، و كانت بذلك انطلاقة جديدة لعهد جديد في جزائر بعد الاستقلال.

3– التسيير الذاتي للأراضي قبل التقنين :

تعد عملية التسيير الذاتي عملية اجتماعية حديثة و هي نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، يمثل محتواه الإيديولوجي السبيل الذي اختارته الجزائر، إذ يعتبر أول تجربة اقتصادية و اجتماعية شهدتها الجزائر و التي تهف إلى" التوفيق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر ، المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية، و اهتمامهم المعنوي و المادي بثمرة إنتاجهم، و بين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة ، وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية و الإقليمية "[26] .

لكن ما كان يهم الفلاح الجزائري من وراء استنزاف المزيد من طاقاته و جهده في إحداث ثورة أخرى و التي كانت امتدادا لثورة التحرير المظفرة ليست فقط الكسب و الربح ، بل هي الكر امة والحرية قبل العائد المادي لأنه " عندما راحت جموع المعمرين الأوربيين – الذين استثمروا أخصب الأراضي الجزائرية و أغناها– تغادر الجزائر إلى فرنسا متعمدة إهمال هذه الأراضي إما بسبب رفضهم العيش في الجزائر المستقلة أو رغبة منها في عرقلة عمل الجزائر الجديدة " أمسكوا على تجديد الآلات ، فحين ولوا مدبرين تركوا الآلات خربة عتيقة أكل الدهر عليها و شرب ، ففي تيهرت مثلا كان ثلث الآلات المجرورة أو ربعها غير صالحة للاستعمال ، و منهم من إنقضوا على آلاتهم غيضا وسخطا، و منهم من حاولوا إرسالها إلى فرنسا بدعوى أنها عتاد عسكري . فالجزائر التي تقدر حاجتها بنحو 15000 جرار لم يبق لها في تشرين الأول من 1962 إلا 800 جرار صالح للاستعمال " [27].

هذا الوضع حز في نفوس العمال الفلاحين الجزائريين ، فقام القوم دون أي وعي سياسي آو

ثقافي مفهم ، بل هي الدعوة إلى التضامن و التكافل ، و حب للحرية والتمسك بالأرض و اتحاد الكلمة و صدق الوطنية و نبل مثلهم العليا ، " فالفلاحين على العموم ما كانوا يرغبون في تقسيم الأرض و جعلها قطعا صغيرة يملك كل واحد منهم قطعة[28] ، بل بينوا عن وعي حين أدركوا أنه لا يسعهم أن يسلخوا هذه الأرض من الثروة القومية ، فبدأ التطبيق أولا ثم تلاه قانون منظم بعد نلك ، والمتمثل في القرار 22/03/1963 الذى يعتبر بمثابة اعتراف من الدولة رسميا، بحق العمال في تسيير وحدات إنتاجية (الزراعية أو الصناعية)" [29].

ما يهمنا في هذا العنصر ليس عملية التسيير الذاتي ، كنظام سياسي و اقتصادي وفي إطار التصنيع ، بل كنظام اجتماعي طبقه الفلاح الجزائري في إطاره الزراعي ، ونظام يقوم على مبدأ الجماعية في الملكيات التي استرجعوها بعد رحيل المعمرين ، لكن هذا لا يجعلنا نتغافل عن المضربين الجزائريين، الذين استغلوا الموقف و" عقدوا مع المعمرين قبل رحيلهم صفقات شراء هذه الممتلكات ، ظنا مفهم أن الظروف المواتية ، ما دامت الحكومة في شغل شاغل عن أمثال هذه الصفقات ، لكن تصريح الرئيس "**أحمد بن بلة**" أكد فيه أن الحكومة الجزائرية ، لا تستطيع أن تترك هذه الأرض بين أيادي الخواص من الجزائريين ، لأنه لا يمكن لأحد أن يجعلها ملكا له بل تبقى ملكا للجميع " [30] .

لكن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي التجربة الاشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية، جاء بها الفلاحون أنفسهم الذين و ضعوا تلقائيا التسيير الجماعي، " فكانت تلك الأعمال والفعاليات الجماعية في استغلال الأرض و المصانع و المعامل سببا في حمل الحكومة لإصدار مراسيم 22/ 10 / و 11/23 التي سنت تأسيس لجان التسيير التي كانت تتكون من : [31] الجمعية العامة للعمال . مجلس العمال ، و لجنة التسيير و المدير.

و تم التأميم الكامل للأراضي الزراعية التابعة للمعمرين في أكتوبر 1963 ، بحيث أصبحت الأراضي المسيرة ذاتيا تمتد على 2632000 هكتار الذي كانت ملكا لـ 22000 معمر فرنسيا")[32] .

لكن المتتبع لتطور تجربة التسيير الذاتي في الجزائر، يجد أن العملية تعرضت لمصاعب

وعراقيل نظرا لنقص المكننة و نقص الإطارات القادرة على التسيير ، و رغم ذلك استطاعت الجزائر أن تعيش ميلاد تجربة جديدة و هذا بشهادة من **ميشيل لوني** صاحب كتاب "الفلاحون الجزائريون "الذي يشير فيه إلى روح التعاون و الجماعية التي كانت تسود بين العمال [33] ، ذلك لأن المشكلة الجزائرية في ذلك الوقت كانت مشكلة اجتماعية أكثر منها مشكلة إنتاج اقتصادي ، "فالأمر يتعلق أولا بتحويل شعب بدون أرض على أرض بدون شعب ، أي حل مشكل الفلاحين المهجرين من أراضيهم و مشكل الخماسين والعمال الأجراء ، فالأستاذ **روني دومان** يفضل تسمية تلك المزارع التي تركها المعمرون و قام العمال بتسييرها بـ "المزارع الشعبية " بدل" مزارع الدولة " [34] ، ولكن مهما تعددت التسميات فجوهر العملية يقوم على التعاون الجماعي في تسيير واستغلال الأرض كتراث قومي

يستفيد منه الشعب الجزائري برمته .

4- جهود الدولة في إصلاح الريف الجزائري :

كانت تهدف خطوات الحكومة الجزائرية و تصريحات المسؤولين إلى الرغبة الشديدة في إعادة بناء الجزائر من خلال التركيز على الإصلاح الزراعي كقاعدة اقتصادية ، فقد قال **بن بلة** في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر الفلاحين الأول الذي انعقد في "1963/10/25 " أنه يجب أن نعلن المساواة و التضامن الكامل لكل المواطنين الجزائريين ، أمام الجهود التي تبذل و أمام التضحيات التي يجب أن تقدم ، لأننا على أبواب المرحلة القادمة للكفاح الثوري و هذه المرحلة التي تكون فيها المعول و المسحاة و التراكتور سلاحنا الرئيسي وهذه المرحلة ستشهد تطورا سريعا ، و سنشهد كذلك بناء المجتمع الاشتراكي في بلدنا، فمن اليوم و صاعدا لم يبق في أرض الجزائر سوى ، واحدة وشعبا واحدا " [35] .

إذن فالسياسة الريفية التي لجأت إليها الجزائر كانت خطة محكمة لها فائدة مزدوجة .

فهي من جهة تسعى لتثبيت الفلاح في بنيته من خلال توفير الأرض و المسكن لوقف نزوح الاستغلالات الزراعية و بصورة خاصة المتوسطة و الصغيرة منها ، و من جهة أخرى إقامة هياكل اجتماعية جديدة لتنظيم الحياة الجماعية في القرى ، و إيجاد مجتمع جديد لا يقل أهمية عن المجتمعين الريفي والمدني ، " فالمجتمع الريفي الذي عانى هذه المحنة القاسية كان من الممكن أن يعبئ طاقاته ليقطع على المدى البعيد مرحلة جديدة ، لو أن الوعي السياسي انتشر بين جميع أفراده خاصة مع تنكر النخبة المثقفة [36]، " فالثورة مرحلة عاشها قوم بالتصور فقط و شعب عاشها و أحسها في الواقع والأحداث [37]، لكن الحكومة الجزائرية لم تهمل أو تتغافل عن هذا الشعب البائس بل وضعت لأجله سياسة زراعية أهم خصائص : [38]

1- الثورة الزراعية : " هذه الثورة التي انبثق عنها القطاع التعاوني و هدفت إلى الحد من هدر الثروات الوطنية و إلغاء دور الملاك الغائبين بتصفية ملكيتهم إذا لم يقوموا باستغلالها .

2- بذل الجهد في تكثيف الزراعة و تكافؤ الفرص من خلال وضع صندوق توزن العمل

3- العمل على استقرار اليد العاملة من خلال تلك القرى الفلاحية " التي كانت كدعم للثورة الزراعية وبذلك أصبحت أنظمة الاستغلال الزراعي في الجزائر أربعة أنواع : [39]

- الملكية الخاصة - المزارع التابعة لإدارة الدولة - التعاونيات - المزارع الجماعية الخاصة بنظام التسيير الذاتي.

2- عمدت الجزائر لسياسة جديدة لأسعار التي طبقت عام 1973 للحد من التبعية للخارج و الهدف من هذا زيادة دخول المنتجين، و زيادة الإنتاج، و رفع التفاوت بين دخول العمال الزراعيين و غير الزراعيين.

لكن ما يهمنا من هذه الإصلاحات هو سياسة الإسكان التي انتهجتها الجزائر، بهدف تحسين المستوى المعيشي، من خلال تحسين شروط السكن والصحة بالنسبة لجماهير الفلاحين الفقراء، و عمال المزارع المسيرة ذاتيا عن طريق بناء قوى اشتراكية تتوفر على تجهيزات جماعية وهياكل و خدمات اجتماعية متعددة ، و الغرض من وراء ذلك هو نقل المدينة للريف و الحد من النزوح و الهجرات ، خاصة و أن الوضع قد تفاقم بعد الاستقلال ، حيث شهدنا انتقال طوائف من الفلاحين الذين أسلبوا من ديارهم وأراضيهم إلى المدن فسياسة القرى الاشتراكية كان الهدف المعلن من ورائها هو :

1- تحسين شروط الحياة في الريف بالنسبة للفلاحين المستفيدين أو بالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف .

2- الحد من النزوح الريفي إلى المدن تفاديا لمشكل تكديس السكان وما يترتب على ذلك من مشاكل شتى .

3- إعادة النهوض بالاقتصاد الزراعي لأن عائدات القطاع الزراعي كانت تعود على القطاعات الأخرى غير الزراعية .

إن الهدف الجوهري الذي نبني من خلاله بحثنا هذا يكمن في جهود الدولة في عملية نقل المدينة لريف وإزاحة الفوارق والعقبات بين المجتمعين ، لأن التناقض قائم بين الريف والمدينة هو السبب المباشر في التفاوت الاجتماعي ، كما كان يرى هذا كل من **انجلز وماركس**[40].

أما "لينين" فكان يؤكد على أن التعارض بين المدينة والريف يخلق بعض التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية وهذا نتيجة لتفوق المدينة في كل الميادين . فهذا التفوق يدعم عدم المساواة الاجتماعية بين سكان الريف وسكان الحضر وهو بذلك يبين و بإسهاب أن التعارض بين المدينة و الريف يرجع إلى التخلف الاقتصادي والثقافي في الريف "[41] .

لما كان التعليم ضرورة اجتماعية لضمان ترقية الاجتماعية لسكان الريف ، عمدت الجزائر إلى سياستين أدرجت ضمن السياسة الريفية ، "هما سياسة التعلم وسياسة تشجيع صناعة محلية نشطة لكن كلتا السياستين لم تكن بالأصل مدروسة بارتباط مع الفكرة الأساسية في تغيير معدل الهجرة مباشرة بل كانت هذه السياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج و الدخول ،و إلى استقرار الاستخدام الريفي وتحسين شروط معيشة الفئات الأكثر فقرا من الفلاحين "[42] .

لقد بذلت الدولة جهودا من أجل توسيع التعليم في الوسط الريفي وهذا من أجل الإسكان أو بالأحرى تعمير الريف ، و كذا توسيع البنية التحتية الاجتماعية ، و هو النضال ضد التباين في شروط الحياة بين المدن و الأرياف و العمل موضوعيا لوقف الهجرة الريفية و الهجرة الزراعية .

نتوقف قليلا لندرس نتائج تلك السياسة ولو بصورة سطحية خاصة في مجال الإسكان فالنتائج التي أمكن الوصول إليها حتى نوفمبر 1976 مبينة في الجدول الأتي :[43]

جدول رقم 1: يوضح نتائج سياسة القرى الاشتراكية

البيان	قرى	مساكن
مسجلة	222	78273
منجزة	60	4239
مسكونة	42	–

من خلال الجدول يتبين أن معدل التنفيذ بطيء نسيا لأسباب ترجع حسب **عبد اللطيف بن أشهنو** إلى، نقص في مواد البناء و نقص في قرارات التنفيذ خاصة على المستوى السلطات المحلية و المسؤولة، و ارتفاع في تكاليف التفنيد، التي قفزت من 20000 دينار سنة 1973لسكن إلى 50000 دينار عام1976والسبب هذا راجع إلى توسع في شروط تخصص السكن بحيث أصبحت تشمل ليس فقط المستفيدين من الثورة الزراعية، لكن أيضا عمال مزارع القطاع المسيرة ذاتيا، و الفلاحين الفقراء من جهة أخرى، كما يتبين أن التصاميم الهندسية لهذه القرى لم تستجب دوما لرغبات المستفيدين ذلك أن نصف المستفيدين 57.1 % كانوا يرغبون في اصطبل أو زريبة للحيوانات ، و حديقة لزراعة الخضر (83.1 %) ، فنمط الحياة الجديدة لم يرق لمتطلبات الساكنين " [44].

لقد أدى النزوح الريفي الذي شهدته المدن الجزائرية بعد الاستقلال إلى نمو حضري سريع، مما أدى إلى تدخل الدولة لوضع مخططات تنموية والتي أصبحت بمفهومها العام مرتبطة بعملية التغير الاجتماعي ، فسياسة التنمية الريفية القائمة على تطبيق الثورة الزراعية و وضع القرى الاشتراكية لم تقف عند مجرد كونها تجمع سكاني ، فالهدف اقتصادي بالتأكيد للنهوض بالقطاع الزراعي ، و السياسي و الاجتماعي ، من أجل تحديث الريف الجزائري و العمل على تقريب الفوارق بين مجتمعي الريف و الحضر .

و الجدير بالذكر أن "الفلاحين استقبلوا هذا المشروع – مشروع ألف قرية – بالترحاب ، خاصة أنه لم يشمل فقط على المستفيدين من الثورة الزراعية و إنما عمال القطاع الزراعي ذاتيا و فئات الفلاحين الفقراء [45]. لكن السؤال المطروح : هل استطاع القرويون المهجرون التكيف في تلك المساكن التي أسندت في تخطيطها إلى إطار مرجعي حضري ؟

لقد تبين في بعض الأمثلة المختلفة التي قامت في الجمهورية العربية المتحدة لإعادة إنشاء قرية نكبتها الحرائق مثلا أن الذهنية الحضرية في تصورها للمجتمع الريفي هي التي سيطرت على تصميم و تخطيط القرية الجديدة ، حيث تم إنشاء أنواع من المساكن سقفها منخفض و غرفها ضيقة و نوافذها متسعة ، كانت موضوع شكوى دائمة لقاطنيها من سكان الريف ، و عمد الكثير منهم إلى إدخال تعديلات ارتجالية شوهت شكل هذه القرية الجديدة فمنهم من سد النوافذ مثلا [46]. وفي دراسة لعبد اللطيف بن آشنهو حول قرية اشتراكية من القرى الأوائل التي تم بناؤها في الجزائر ، عن التغيرات التي طرأت على طريقة الاستهلاك عند هؤلاء السكان و درجة إرتياحهم ، فتبين أن السكن في القرية يحدد بعض التغيرات في النموذج الاستهلاكي من خلال ما مارسته المراكز التجارية المقامة في القرى من تأثير على الخصائص

الجديدة لاستهلاك الوحدة العائلية [47].

وفي دراسة لمصطفى عمر التير و سليمان مانة و محمد زرقاني ، حول أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة ، في مشروع تحددت أهدافه في رصد أنماط تكيف المواطنين في مراكز الاستيطان الزراعي ، و التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالتكيف الاجتماعي ، و قياس تطلعات الأفراد وتوقعاتهم بالنسبة للمستقبل في مجالات لها علاقة مباشرة بالأهداف العامة لبرنامج الاستيطان الزراعي.

وقد وضعت نسخة من هذا المشروع الذي يعكس حالة الفلاحين في القرى الاشتراكية الليبية في أيدي المسؤولين ، ولاقت الفكرة تشجيعا و تحمسا و استعداد لتمويلها[48].

ومن المسلم به أن الفلاح قبل قدومه إلى القرية كان يعيش في الريف موطنه الأصلي يسكن في مسكن تقليدي يتسع لكل أفراد العائلة ، و حتى الثروة الحيوانية التي يملكها ، وإن فكرة إنشاء مساكن حضرية لفلاحين اعتادوا نمطا تقليديا معينا أثارت الكثير من الجدل و بدل أن يتكيفوا مع الظروف الجديدة و يكيفوا أنفسهم حسب متطلبات السكن الجديد ، فقد كيفوا المسكن حسب متطلباتهم الذهنية و الثقافية .

خاتمة :

إن ما دأب إليه الفلاحين الجزائريين غداة مغادرة المستعمر الفرنسي لأرض الجزائر، من تكاثف و تضافر للجهود و اتحاد و تعاون جماعي لإعادة بناء اقتصاد وطني مدمر ، لم يكن وفق خطة تنموية مدروسة ، بل كان بدافع الحماس و الشعور الوجداني بالانتماء الروحي لوطن مسلوب

لهذا تعد التجربة الجزائرية و بالأخص تجربة الفلاحين الجزائريين في التنمية ، تجربة فريدة ، صنعها أفراد ينتمون إلى الطبقة الدنيا في المجتمع ، لا يملكون وسائل إنتاج أو مستوى علمي يؤهلهم لذلك ، بل ما يملكونه فقط حبهم المتفاني لهذه الأرض وإخلاصهم لهذا الوطن .

و تعتبر المشاركة الشعبية و الممارسة من قبل الفلاحين الجزائريين في التنظيم والتسيير التلقائي الجماعي نموذج يضاهي النماذج الغربية في عمليات التنمية و التي كثيرا ما تتغنى بها الدول المتقدمة ،على أساس أن المجتمعات المتخلفة يجب أن تساير المجتمعات المتقدمة و تقلدها في ظل مشروع التبعية المفروضة بحجة أنها مجتمعات تفتقد للمنظمين الاقتصاديين .

*** قائمة المراجع :**

1- محمد السويدي . التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر ،1986 ، ص 118.

2- حسن بهلول ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1976 ، ص23.

3- نفس المرجع ، ص 23.

4- حافظ سيتهم ،(ترجمة مروان القنواتي) ، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (د س)، ص 13

5- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 121 .

6- حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص130 .

7- مصطفي الأشرف ؛ (ترجمة حنفي بن عيسى)، الجزائر الأمة و المجتمع ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص 14.

8- حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 130 .

9- محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص 121.

10- حسن بهلول ،مرجع سابق ، ص 131

11- عبد الحميد زوزو، الهجرة و دور ها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919- 1939) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985، ص 39.

محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، مرجع سابق ، ص 119 12-

13- مصطفي الأشرف ، مرجع سابف ، ص 15.

14- عبد اللطيف بن آشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة الحدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979، ص 448.

15- الحافظ سيتهم ، مرجع سابق ، ص 3.

16- عبد اللطيف بن آشنهو ، تكون التخلف ، مرجع سابق ، ص 448.

محمد سويدي ؛ التمييز الذاتي في التجربة الجزائرية ؛ م ، س ؛ ص 138 . - 17-

18- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف ، مرجع سابق ، ص332

19- محمد السويدي ؛ مرجع سابق ، ص 80.

20- أندرى برنيار- أندري نوشي ايف لاكوست ؛ (ترجمة إسطنبول رابح و مصطفي عاشور) الجزائر بين الماضي والحاضر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ، ص 208.

21- محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائرية ، مرجع سابق ،ص 8 .

22 - الحافظ سيتهم ، مرجع سابق ،ص 19.

23- فاطمة طهراوي ، التحولات المرفلوجية و الوظيفية للسكن و آثار ها على المحيط العمراني في الجزائر ، مجلة إنسانيات ، عدد 5 ، ماي- أوت (مجلد) ؛ وهران 1998، ص 9.

24- نفس المرجع ، ص 10 .
25- عد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 39.
26- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ، ص212.
27 - حافظ سيتهم ؛ مرجع سابق ،ص10 .
28- حافظ سيتهم ؛ مرجع سابق، ص 15
29 - محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ؛ ، ص 124
30- عبد الرزاق الهلالي ، المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي ، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة، بدون سنة ، ص128
31- عبد الرزاق الهلالي ، مرجع سابق، ص130
32- محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية ، مرجع سابق، ص124.
33- محمد السويدي ؛ مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ،ص131 .
34- محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، مرجع سابق ، ص144.
35- عبد الرزاق الهلالي ، مرجع سابق ، ص 135.
36- محمد الأشرف(ترجمة حنفي بن عيسى) ، مرجع سابق ، ص 22.
37- نفس الرجع ، ص 24 .
38- عبد اللطيف بن آشنهو ، (ترجمة عبد الحميد أتاسي)،الهجرة الريفية في الجزائر ؛ مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي ، الجزائر ، ص 147.
39- عبد الرزاق هلالي ،مرجع سابق ، ص 144.
40 - عبد العزيز رأسمال، كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذالك على العلاقات الإجتماعية ، دراسة سوسيولوجية، الجزائر، 1993 ، ص 37
41- نفس المرجع ، ص44 .
42- عبد اللطيف بن أشهنو؛ الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق،ص148 .
43- عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 121.
44- نفس المرجع ، ص 122.
45- محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ، ص 110.
46- علي فؤاد احمد ،مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 95.
47- عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 123.
48- مصطفى عمر تير (و آخرون) ،أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة ،معهد الإنماء العربي ،بيرو ، ط 1، 1981، ص 2.